الأمم المتحدة

A/74/87*–E/2019/71*

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ١٨ من القائمة الأولية**
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٩
٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨–٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩
البند ٦ من جدول الأعمال
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الموجز الذي أعدته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٥–١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩)

أولا – مقدمة

١ – عُقد المنتدى الرابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي دعت إليه السيدة إينغا روندا كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة بين ١٥ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وشمل المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز. وبرهنت المشاركة القوية للوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين على الأهمية المتزايدة للمنتدى والأمم المتحدة، وقدرتهما التنظيمية في معالجة موضوع تمويل التنمية المستدامة.

٢ – وتناول المنتدى مسائل التمويل بطريقة تركز على الإنسان، حيث سلط الضوء على أثر مخاطر مثل تغير المناخ وأوجه عدم المساواة والتكنولوجيات المعرقِلة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وجرى التركيز بشدة على زيادة الاستثمارات العامة والخاصة كما وكيفا، والتأكد من أنها تصل إلى القطاعات والسكان والبلدان التي تكون فيها الاحتياجات أكبر. وأُشير إلى أن الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتعبئة الموارد المالية تؤدي دورا أساسيا، وتبادلت البلدان

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

** A/74/50.

19-07786 (A) 310519 310519

الرجاء إعادة استعمال الورق

الخبرات بشأن استراتيجيات التمويل الوطنية. وذُكر أن الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة تفتح الأبواب لتمويل خطة عام ٢٠٣٠، ولكن التحديات الهيكلية التي تعترض سد الفجوة الرقمية والتخفيف من المخاطر الجديدة تتطلب مزيدا من الاهتمام. وعلى الرغم من أن السياق الحالي يشكل صعوبات، سلط المنتدى الضوء على الفرص المتاحة لتحسين الترتيبات المتعددة الأطراف لدعم التنمية المستدامة وتمويلها.

٣ - واعتمد المنتدى استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تدعم متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها؛ وسيسترشد بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية الذي سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ وهي تتضمن العديد من الالتزامات المحددة المطروحة لمواصلة التحليل واتخاذ إجراءات.

ثانيا - افتتاح المنتدى

٤ - افتتحت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى، وأشارت إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، فإن التحول الواسع اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ لم يحدث بعد. وتهدد المخاطر العالمية بتقويض التطلعات العالمية والتقدم الوطني. وأدى ارتفاع مستويات الديون والتوترات التجارية إلى تعريض البلدان النامية لمزيد من الضعف. وأكدت رئيسة المجلس أن عدم ترك أي أحد خلف الركب يتطلب تعزيز تعددية الأطراف. ويلزم تحسين تواؤم أطر التمويل مع مقاصد التنمية المستدامة. والغرض من التوصيات الواضحة القابلة للتنفيذ هو تسريع الاستثمار المستدام وتوجيه الموارد بشكل مناسب. وتتضمن الوثيقة الختامية للمنتدى بعض المبادئ ومجالات العمل الرئيسية التي يتعين المضي قدمًا بشأنها.

٥ - وأكدت رئيسة الجمعية العامة أن المستقبل المستدام يتطلب الاستثمار في الحاضر. وبعد مرور أربع سنوات على بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة، ما زال هناك وقت كاف لاتخاذ الخطوات الحاسمة للوفاء بوعد القضاء على الفقر. ويجب معالجة الفجوات في التمويل باستخدام الأدوات والصيغ التي ثبتت فعاليتها. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك تلك الواردة في خطة عمل أديس أبابا والمتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن توفر النظم المالية دعماً أفضل للاقتصاد الحقيقي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ المؤدية إلى التحول قيادة سياسية ذات رؤية استشرافية، كرؤية تلك الخطة، على جميع المستويات.

٦ - وذكر الأمين العام أن عام ٢٠١٩ عام فاصل بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى قدر أكبر من الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية الحالية، وخاصة في البلدان النامية. والكيفية التي تخصص بها الموارد والأماكن التي تخصص لها مهمان أيضا. وقد حددت استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة عام ٢٠٣٠ النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة لبناء الزخم على جميع المستويات. وقال إنه سيعقد تحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ لإشراك كبار المستثمرين في دعم حشد الاستثمارات الطويلة الأجل. وسلط الضوء على تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف لزيادة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وزيادة فرص الحصول على التمويل لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية كأولوية على المستوى الإقليمي. وعلى الصعيد القطري، فإن الأمم المتحدة تعزز حاليا قدرتها على دعم الحكومات في تعبئة الموارد المحلية، تمشياً مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧ - وقال تاو تشانغ، نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، إن الاقتصاد العالمي يشهد لحظات حاسمة، مع استمرار التوسع العالمي ولكن بوتيرة أبطأ. والنمو الأقوى على المدى المتوسط ضروري إذا أرادت البلدان النامية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد حدد صندوق النقد الدولي ثلاثة مجالات عمل رئيسية في مجال السياسيات، وهي السياسات المحلية لبناء القدرة على الصمود وتعزيز الشمول؛ والنهوض بالتعاون الدولي؛ والالتزام بالعمل معا بشأن التحديات العالمية. ويتطلب تغير المناخ اتخاذ إجراءات مشتركة، ويعمل الصندوق حاليا بشأن مسائل تشمل سياسات مالية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتسعير الطاقة وبناء القدرة على التكيف. والنظام الضريبي الدولي يحتاج بصورة عاجلة إلى إعادة تصميمه. والدين العام له أيضا مخاطره، لا سيما في عدد من البلدان النامية. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز السلامة المالية.

٨ - وردد محمود محيي الدين، نائب الرئيس الأول لشؤون خطة عام ٢٠٣٠ والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات بمجموعة البنك الدولي، المخاوف بشأن النمو العالمي وحالات عدم اليقين المخيمة على السياسات. وقال إن توقعات المجموعة تشير إلى أن مئات الملايين معرضون للتخلف عن الركب ما لم يتم تغيير النهج بصورة عاجلة. وإذا نظرنا إلى المستقبل، فسيتضح أن دور القطاع الخاص سيكون أساسيًا. وستحتاج الحكومات إلى الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره محركا للإنتاجية والنمو. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك حاجة إلى حلول أكثر تكاملاً تركز على البنية التحتية واللوجستيات والتجارة وتنقلية التمويل والأشخاص. وعلى الصعيد القطري، يمكن أن يؤدي النمو الواسع النطاق إلى إعطاء الأولوية للبنية التحتية والمساواة بين الجنسين ودعم سياقات ما بعد النزاع. وتكتسب الاجراءات المتخذة على المستوى المحلي أهمية متزايدة. ينبغي أن يجري، كأولوية في عام ٢٠١٩، دمج التمويل بشكل أفضل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي غاية يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصة لتحقيقها. ويأتي أسبوع مؤتمر القمة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في منعطف دقيق من أجل التعجيل باتخاذ الإجراءات.

٩ - وأشار تيم يند، رئيس الديوان والمستشار الرئيسي للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، متحدثاً باسم المدير العام، إلى أن خطة عمل أديس أبابا تشدد على أن التجارة يمكن أن تكون محركاً للتنمية المستدامة. وقد ساهمت التجارة في رفع مستويات دخل الفرد من أجل الحد من الفقر. وزادت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية زيادة كبيرة، وهي مكاسب ينبغي عدم التراجع عنها تحت ضغط التحديات الحالية. وأعرب عن ترحيبه بالجهود المبذولة لحل الخلافات التجارية. وقال إن السياق الحالي يتيح فرصة لاستعراض المبادئ الأساسية التي يستند إليها النظام التجاري العالمي. وبدأ أعضاء منظمة التجارة العالمية محادثة حول الإصلاح، أو التحديث، بما في ذلك حول مسائل الشفافية والإشعارات ووضع القواعد والمفاوضات وتسوية المنازعات. ومثلت الأهلية للمعاملة التفضيلية مجالاً آخر للحوار. كما جرت من خلال ''مبادرات مشتركة'' مناقشة بشأن التجارة الإلكترونية والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتيسير الاستثمار ونوع الجنس والتجارة، وحوار بشأن كيفية الاتفاق على القواعد في منظمة التجارة العالمية. وذُكر أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز التعاون العالمي، وأن المنتدى يتيح منبراً لتيسير المزيد من الحوار بشأن تعددية الأطراف.

ثالثا – الكلمات الرئيسية

١٠ – حذر ثارمان شانموغاراتنام، نائب رئيس وزراء سنغافورة، ورئيس فريق الشخصيات البارزة المعني بالحوكمة المالية العالمية التابع لمجموعة العشرين، من أن العالم يتزايد تجزؤاً. وهو أمر من شأنه، إذا تفاقم، أن يؤدي إلى تقويض قدرة البلدان على مواجهة التحديات المعقدة القادمة، المتمثلة في: إيجاد فرص العمل وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وشُحّ المياه والأوبئة الصحية. وتمثل التجارة والتمويل والتكنولوجيا والبيانات مجالات للسياسة العامة تسبب احتكاكات في الوقت الحاضر تحتاج إلى معالجة عاجلة. والنظام الدولي المعاد تنشيطه سيجد انعكاسا له في عالم يتسم بقدر أكبر من تعددية الأقطاب واللامركزية والترابط. ويجب على النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة ومصارف التنمية العالمية والإقليمية، أن يعمل بشكل أكثر تماسكًا وأن يستفيد كل عنصر فيه من نقاط قوته لتحقيق أثر إنمائي أكبر. وهذا من شأنه أن يساعد في تنويع المخاطر والسماح لرأس المال بالتدفق حيثما كانت هناك حاجة إليه. وفي الختام، أشار إلى أن الحكومات والشركات تحتاج إلى استعادة الثقة على المستوى الوطني من خلال التركيز على الأسباب الجذرية للاستياء المحلي. ومن شأن ذلك أن يمكِّن من تحسين الدعم المقدم إلى النظام الدولي المفتوح والمتكامل الذي يخدم مصلحة البشرية جمعاء.

١١ – وقال راغورام ج. راغان، أستاذ كرسي المالية المنشأ باسم كاثرين دوساك ميلر للخدمات الجليلة في كلية بوث لإدارة الأعمال بجامعة شيكاغو، إن نظام السوق الديمقراطي الليبرالي المفتوح الذي شجع الرخاء بعد الحرب العالمية الثانية يتعرض للهجوم. وفي حين أنه كان مجزيا بالنسبة للبعض، فقد استُبعد البعض الآخر، وهناك حاجة إلى أن تعمل البلدان بجدية أكبر لمساعدة المتضررين على التكيف. وأفضل حل هو مساعدة العمال على بناء المهارات ذات الصلة من خلال التعليم المستمر وإعادة التدريب. ومع انتشار العولمة، انضمت الحكومات إلى معاهدات دولية قلصت من قوتها، الأمر الذي حفز بدوره الحركات التي تشدد على السيادة الوطنية. ويمكن أن تعاد القوة إلى المستوى القطري، شريطة أن تظل الأسواق مفتوحة. ويجب أن يكون إحياء السياسات المجتمعية منطلقا من القاعدة إلى القمة، ومستندا إلى القيادة المحلية الملهَمة والمزودة بالصلاحيات. ويجب استعادة الروابط بين الاقتصادات الوطنية والمحلية. ويمكن للحكومات أن تساعد المجتمعات المحلية على استبقاء الأشخاص الموهوبين عن طريق توفير الهياكل الأساسية الجيدة والوصول إلى شبكات النطاق العريض. وينبغي أن يحافظ المجتمع الدولي على عالم مفتوح للتجارة والاستثمار، مع اتباع مبدأ تفريع السلطة الذي يتم فيه اتخاذ القرارات على المستوى المحلي في سياق تعاون أوسع نطاقا.

رابعا – تمهيد السبيل

الجلسة الأولى: "الإبحار مع الرياح المناوئة والمواتية: السياق الاقتصادي العالمي الحالي والاتجاهات الناشئة"

١٢ – قدم ليو زمين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، الرسائل الرئيسية *لتقرير تمويل التنمية المستدامة* لعام ٢٠١٩. وأشار إلى أنه بسبب النمو العالمي المرتفع جدا ومخاطر الديون المتنامية وتغير المناخ تتعرض الطموحات الجماعية للخطر وتشتد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات. وتتيح معالجة هذه المخاطر فرصة لإعادة النظر في الترتيبات

القائمة في مجالات التجارة والديون والتعاون الضـــريبي وغيرها من المجالات للتأكد من أن النظام المتعدد الأطراف يدعم التنمية المسـتدامة بفعالية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم مجددا بخطة عمل أديس أبابا، وأن يعزز العمل الجماعي. وينبغي استكمال النهج العالمية بإجراءات وطنية، باستخدام اللبنات الأساسية لأطر التمويل الوطنية المتكاملة. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة منظورًا طويل الأجل، تتماشى فيه الحوافز العامة والخاصـة مع التنمية المسـتدامة. وينبغي تسـخير إمكانات الابتكار لتعزيز تمويل التنمية، مع إدارة المخاطر بعناية.

١٣ - وأكد السيد تشانغ أن الإجراءات المحلية ضرورية للبلدان النامية التي تواجه العديد من تحديات التنمية المستدامة، بما في ذلك العجز المالي الكبير الذي حدده صندوق النقد الدولي. وفي حين أن التمويل المقدم من القطاع العام لن يكون كافياً لسـد فجوة التمويل، فإن الإجراءات السـياسـاتية المحلية ضـرورية لتحسين تعبئة الإيرادات المحلية للإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية. والنمو الاقتصادي الشامل للجميع أسـاسـي للتنمية المسـتدامة، وينبغي أن يسـتند إلى اسـتقرار الاقتصـاد الكلي وتوازن المالية العامة وسـلامة تخطيط المالية العامة. وبالإضـافة إلى زيادة إيرادات المالية العامة، سـيكون من المهم الإنفاق على نحو أكثر حصافة وتطبيق حوكمة جيدة وشفافة، وتعزيز التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة لبلوغ أكبر توافق ممكن في الآراء. واستشهد في هذا السياق ببنغلادش وإندونيسيا كمثالين جيدين.

١٤ - ودعا كاميلو غونسـالفيس، وزير المالية والتخطيط الاقتصـادي والتنمية المسـتدامة وتكنولوجيا المعلومات في سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى زيادة التركيز على القابلية للتضرر بتغير المناخ، لا سيما في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكّر بالاتفاق الذي تم التوصل إليه نتيجة للمفاوضات بشأن تغير المناخ، والذي تم فيه قبول ارتفاع درجات الحرارة درجتين على الأكثر في مقابل توفير الموارد اللازمة للتكيف، وكما يتضح في التزام البلدان المتقدمة بتعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠. وأبرز أن نسبة ٢٠ في المائة فقط من تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ تستخدم حاليا لأغراض التكيف. وفي بلدان مثل بلده، ذات الاقتصادات والأسواق الصغيرة الحجم، سيكون من المرجح بدرجة أقل أن تولد مشاركة القطاع الخاص موارد كبيرة، وستظل مصادر التمويل المتعهد بها رسمياً مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ ذات أهمية حاسمة.

١٥ - وتكلمت فيرا سـونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصـادية لأفريقيا، باسـم جميع اللجان الإقليمية، فأكدت على التخطيط الوطني المتكامل كأداة لاجتياز التوترات بين الحاجة إلى اسـتقرار الاقتصاد الكلي والدعوات إلى التقشف. وأشارت إلى أن التجارة قاطرة مهمة للنمو، مستشهدة باتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي تم توقيعه مؤخرًا. وأشارت إلى تأثير النمو الضعيف على القدرة على تحمل الديون، ودعت إلى إعادة هيكلة ديون الأسواق. وأضافت أنه يمكن إنشاء فئات من الأصول حول البنية التحتية والتعليم والصـحة من أجل حشـد مشـاركة القطاع الخاص، ورحبت بقرار الرئاسـة اليابانية لمجموعة العشرين مواصلة مبادرة الأرجنتين في هذا الصدد. واختتمت كلامها بالدعوة إلى تحسين إدماج المرأة وزيادة الاهتمام بالدول الهشـة والمتضـررة من النزاعات. وارتأت ضـرورة أن تعمل المصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأمم المتحدة معا بشأن هذه المسائل.

١٦ - وأشـار خورخي موريرا دا سـيلفا، مدير مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي، إلى أهمية المسـاعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها من مصـادر التمويل التي ينبغي أن توجه إلى المجالات التي لا تتلقى التمويل من التدفقات الخاصـة. وهي تكتسـي أهمية بالغة خاصـة في السـياقات

الهشة. وأعرب عن قلقه إزاء انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا وأفريقيا في عام ٢٠١٨. ورأى أن المناقشات تركز كثيرا جدا على الكميات وقليلا جدا على السياسات التي من شأنها تحسين مواءمة التمويل مع أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن الانتقال من مرحلة البلايين إلى مرحلة التريليونات خطوة مهمة، ولكن المهم بنفس الدرجة هو تحويل وجهة التريليونات بحيث تركز أكثر على الأثر والنتائج. وهناك ضرورة لتحسين القياسات من أجل تعزيز الشفافية. ويمكن أن يسهم الدعم الرسمي الكلي للتنمية المستدامة كعنصر مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية وليس كبديل لها. وهناك حاجة إلى التنظيم من أجل معالجة أوجه عدم الاتساق في ”سوق تمويل التنمية“ بسبل من بينها مبادئ التمويل المختلط الواردة في خريطة طريق ترا هيتا كارانا. وتكتسي تعبئة الموارد المحلية والتعاون الضريبي على الصعيد الدولي أيضا أهمية بالغة. وينبغي تحسين الربط بين خطط تمويل التنمية وفعالية المعونة.

١٧ - وأكدت دانا إم. بيترسون، مديرة الفريق المعني بالاقتصاد العالمي في مجموعة Citi Group على أهمية إقناع القطاع الخاص بأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة مجدٍ تجاريا، وذلك لإطلاق الموارد الخاصة لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي للحكومات أن تدعم هذا التوجه من خلال تدخلات بناءة، بسبل منها على سبيل المثال ضمان أن تتسم نظم الرعاية الاجتماعية والتقاعد بالشمول وعدم التمييز. ويمكن لقطاع الأعمال، من ناحية أخرى، أن يشارك من خلال توفير ما يلزم من قياسات واتخاذ الإجراءات التصحيحية. فعلى سبيل المثال، رفعت مجموعة Citi أجر المرأة ومجموعات الأقليات العرقية، بعد إجراء استعراض داخلي لهياكل الأجور. وينبغي للشركات أن تبذل جهودا إضافية لكفالة إعادة المرأة ذات مستوى الأداء المرتفع إلى قوة العمل بعد حصولها على إجازة عائلية مدفوعة الأجر. ويمكن للحكومات أن تدعم هذه الجهود من خلال توفير الرعاية الشاملة المدعومة للأطفال.

١٨ - وأكد كافالجيت سينغ، مدير مؤسسة مادهيام، الذي تكلم بصفته أحد المشاركين في المناقشة، على الحاجة إلى إدارة تدفقات رأس المال القصيرة الأجل التي تتسم بالتقلب، بسبل من بينها فرض ضوابط على رؤوس الأموال لتجنب ارتفاع تكلفة التأمين الذاتي و/أو الشروط الشاقة المرتبطة بالتمويل المقدم من صندوق النقد الدولي. وتكلم أيضا عن أهمية قيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية بدور إنمائي أكبر بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وأشار إلى أن تكنولوجيات الخدمات المالية تتميز بإمكانية الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رهنا بشروط مسبقة خمسة هي: قوة التنظيم والإشراف؛ واتخاذ إجراءات تنظيمية مباشرة بدلا من اتباع نهج الانتظار والترقب؛ والفهم العميق من جانب الهيئات التنظيمية لعلم وتكنولوجيا البيانات؛ وتحديث قواعد حماية البيانات؛ وزيادة الأنظمة الدولية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٩ - وأدارت المناقشة رنا فوروهار، وهي كاتبة أعمدة صحفية بشأن الأعمال التجارية العالمية ومحررة مساعدة في صحيفة *فاينانشال تايمز*. وخلال المناقشة الحوارية، شدد المتكلمون على أهمية إدارة الديون السيادية لضمان القدرة على تحملها من خلال تصميم استراتيجيات التمويل وزيادة الشفافية وضخ الأموال في الاستخدامات الأكثر إنتاجية. ووُصف التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة أيضا بأنهما من المسائل البالغة الأهمية بالنظر إلى تأثيرهما المحتمل على نسبة الدين في بلد ما. ووُصف تحسين التنسيق بين الدائنين بأنه حل ممكن لدى البعض نظرا لقيام المزيد من الدائنين من القطاعين العام والخاص بتقديم قروض وتمويلات رأسمالية. وفيما يتعلق بارتفاع نسب الديون في العديد من بلدان منطقة البحر

الكاريبي، فقد جاءت هذه الظاهرة في كثير من الأحيان استجابة للأحداث المناخية، وقد يرى البعض أن التمييز بين البلدان في إمكانية الاستفادة من التمويل الميسر – حسب مستوى الدخل – مسألة تعسفية. وذُكرت عمليات مقايضة الديون بالأنشطة المتعلقة بالمناخ باعتبارها أداة محتملة يمكن أن توفر بعض الحيز المالي للبلدان المدينة حتى يتسنى لها اتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ.

الجلسة ٢: تغيير الاتجاه السلبي: الاتجاهات غير الاقتصادية واحتضان الفرص الجديدة

٢٠ – قال أكسل جاكوبسن، وزير الدولة للتنمية الدولية في النرويج إن الثقة عنصر بالغ الأهمية في جميع التفاعلات البشرية، مشيرا إلى الترابط القوي بين مستويات الثقة العامة في المجتمع والنمو الاقتصادي. وأكد أن إحراز تقدم في تنفيذ خطة تمويل التنمية يستلزم تحسين الثقة والتصدي للظلم. وأشار إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة والفساد يقوضان الثقة، في حين أن اللجوء إلى فرض ضرائب عادلة وحُسن استخدام الإيرادات من أجل توفير خدمات شاملة يمكن أن يعيد الثقة ويحسنها. والثقة مسألة حيوية للرفاه ومجدية من الناحية الاقتصادية. وأشار أيضا إلى الكلفة الاقتصادية الباهظة المترتبة على استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعادل نحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل وذلك وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية. وشدد على ضرورة إدماج ٨٠٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة ممن يعيشون في البلدان النامية، ولا سيما من خلال توفير إمكانية الحصول على التعليم، وأشار إلى الدعم الذي تقدمه النرويج لهذه الجهود.

٢١ – وأكد لويس ألفونسو دي ألبا، المبعوث الخاص للأمين العام بشأن مؤتمر القمة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٩ أن تغير المناخ هو أكبر تحدٍ تواجهه البشرية. وإذا استمر تغير المناخ في مساره الحالي، فإن متوسط درجات حرارة الكوكب سيرتفع بمقدار ٣ درجات. وأشار إلى تزايد الفرص المتاحة للاستثمار وتحويل الاقتصاد، بسبل منها على سبيل المثال تنفيذ استثمارات في مجال الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويا لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٠، سيكون من الضروري ضخ تريليونات الدولارات في استثمارات خاصة وعامة لتحويل الاقتصاد العالمي. ويمكن للصندوق الأخضر للمناخ أن يؤدي دورا مهما في هذا الصدد. وسيشكل مؤتمر القمة المعني بالمناخ فرصة لتسريع التقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، فقد تضمنت أعماله التحضيرية مسارا عن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، المقدم من مصادر منها المصادر المبتكرة.

٢٢ – وعرض رونان راين، رئيس مجموعة IEX وعضو فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة، النهجَ الذي تتبعه المجموعة في إضفاء الطابع المؤسسي على الإنصاف في عمليات التداول. فمن خلال إبطاء عمليات التداول بمقدار ٣٥٠ ميكروثانية، تسعى سوق الأوراق المالية إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المستثمرين فائقي السرعة والمستثمرين العاديين. وفيما يتعلق بفرص معالجة مختلف أهداف التنمية المستدامة، شدد السيد راين على دور البيانات، بما ذلك تطبيعها وتحليلها، في فهم أي التدخلات ينجح وأيها يمكن التوسع فيه.

٢٣ – وأدارت السيدة رنا فوروهار الجلسة. وخلال المناقشة الحوارية، أثيرت مسألة التعليم – ولا سيما تعليم الفتيات – باعتباره ذا أولوية في سياق المخاطر غير الاقتصادية. وأُشير إلى أن التعليم المستمر مهم

أيضا لتحسين مهارات العمال أثناء التحول التكنولوجي. وأكدت مجموعة من البلدان على الآثار السلبية للتدابير الاقتصادية الانفرادية على التنمية، ودعت إلى إنهاء مثل هذه التدابير.

خامسا – الحوارات الوزارية بشأن التمويل

الحوار الوزاري الأول بشأن التمويل: تعزيز النمو الشامل والحد من أوجه عدم المساواة

٢٤ – قال ماتيا توافا، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي في توفالو في عرضه الخاص إنه لا توجد حلول بسيطة لمواجهة تحدي تحقيق النمو الشامل وأشار إلى أن المعاوضات واردة في هذا الصدد. ففي توفالو، لا يزال إنفاذ الضرائب على الشركات يشكل تحديا بسبب ضعف القدرات. وقد كانت عمليات مراجعة الحسابات التي استهدفت كبار الممولين فعالةً في ردع عدم الامتثال وفي زيادة الإيرادات. وأشار إلى أن الاستثمارات في التعليم العام والصحة العامة تساعد على الحد من التفاوت في الدخل وزيادة الحراك الاجتماعي. وقد اعتُمدت إصلاحات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وهي: استحداث معايير شراء جديدة؛ والمراجعة الداخلية للحسابات؛ والإدارة المركزية للعقود التجارية. وشجعت هذه التطورات الشعور بالثقة لدى الشركاء في التنمية. وتهدف السياسة الجنسانية الوطنية إلى إدخال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وأكد على أن زيادة الدعم المقدم من الشركاء في التنمية، وتحسين فرص الحصول على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ لهما أهمية حاسمة بالنظر إلى التهديد الذي تشكله الكوارث الطبيعية.

٢٥ – ووصف جيوفاني تريا، وزير الاقتصاد والمالية في إيطاليا المرحلة الراهنة للعولمة بأنها مرحلة تتسم بدرجة فائقة من الترابط. فعلى الرغم من أنها يسرت الازدهار، فقد أدت أيضا إلى زيادة حالات تركُّز القوة الاقتصادية داخل البلدان، الأمر الذي أدى إلى الاستقطاب وعدم المساواة في الميدان الاقتصادي. والبلدان التي تتخلف عن الركب هي عادة البلدان ذات رأس المال البشري المنخفض. ولذلك، فإن الأولوية يجب أن تكون زيادة الاستثمارات العامة والموارد المخصصة للحماية الاجتماعية والتعليم وتنمية المهارات والتدريب. وفي الوقت الراهن، هناك سيولة كبيرة ولكن لا توجد استثمارات كافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة المالية بحاجة إلى تنسيق أفضل. وتؤدي السياسات الضريبية دورا مهما، وينبغي أن تصمم على نحو تدريجي يشجع الاستثمار ويعزز الامتثال الضريبي. وأكد على الأهمية البالغة للتعاون الضريبي على الصعيد الدولي وأهمية معالجة آثار التسابق نحو القاع.

٢٦ – وقال مانغالا ساماراويرا، وزير المالية في سري لانكا إن النمو الشامل للجميع هو المحور الرئيسي للميزانية الوطنية التي صدرت مؤخرا في سري لانكا. ومع التحرر الاقتصادي السريع، بات من الضروري توفير شبكة أمان اجتماعي قوية، وقد حافظ البلد على مستوى مرتفع من جودة النظم العامة للصحة والتعليم. وتحركت مؤشرات المساواة الاجتماعية في الاتجاه الصحيح منذ عام ٢٠١٢، مع تراجع مقياس جيني لعدم المساواة وتزايد حصة الخُمس الأفقر من السكان من الدخل القومي. ولا تزال أوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية قائمة شأنها شأن التفاوتات الإقليمية الناجمة عن تحديات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ويلزم إحراز تقدم في مجالي المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى سبيل الممارسة الجيدة، تستهدف مؤسسة سري لانكا أن يصبح ١٠٠ ٠٠٠ من الشباب والنساء من أصحاب الأعمال الحرة من خلال صرف تمويل ميسر. واستفاد الآلاف بالفعل منذ بدء تشغيل المؤسسة في

عام ٢٠١٨، وتتضمن ميزانية عام ٢٠١٩ تدابير جديدة مقترحة لربط المستفيدين بإمكانية الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والمعرفة الفنية.

٢٧ - وصرحت نورما أليغرا سيراتو، نائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في هندوراس أن النهج الذي يتبعه بلدها للحد من عدم المساواة يستند إلى أساس قانوني متين لتحقيق الشمول. وتضع الرؤية الوطنية الطويلة الأجل والخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل في البلد النمو الشامل والتنمية المستدامة في صميمهما. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تفاوتات، وتوجد صعوبات في التصدي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمد البلد إصلاحات ضريبية لحفز الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توليد فرص عمل لائق للمواطنين، مع القيام في الوقت نفسه بتشجيع تنمية القطاع الخاص المحلي والأعمال الحرة. ولا توجد ''وصفة'' واحدة، وينبغي للبلدان النامية أن تعمل وهي تتحلى بفهم كامل لظروفها الفريدة. وهناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة لضمان أن تراعَى التنمية البشرية مراعاة كاملة عند تقييم الآثار المحتملة للإصلاحات.

٢٨ - وأكدت أليسيا تاورو، ممثلة المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب على أهمية طاقة الشباب باعتبارهم مصدرا من مصادر التنمية المستدامة. وأعربت عن اعتراضها على الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياسا للتنمية، ودعت إلى توفير أجور تُقيم الأوَد وظروف عمل آمنة وضمان اجتماعي وحدود دنيا للحماية الاجتماعية وتعليم ميسور التكلفة وجيد في جميع المراحل. وقالت إن تحقيق هذه الرؤية يستلزم أن تتجاوز الالتزامات المستوى الوطني. وينبغي تعزيز التعاون الوطني والدولي للتصدي لتجنب الضرائب والتهرب الضريبي. وأكدت على أهمية فرض الضرائب التصاعدية على الثروات الفاحشة والشركات الكبرى. وأشارت إلى أن إعادة التوزيع وحدها لن تؤدي إلى الحد من أوجه عدم المساواة. فمن الضروري إجراء تغييرات هيكلية أوسع نطاقا في النظام المالي والنظم السياسية وسلوك القطاع الخاص.

٢٩ - وركز مامادو دياللو، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال، بوصفه من المشاركين في المناقشة، على مسألة الفقر في صفوف العمال وانفصال النمو الاقتصادي عن نمو الأجور. وأشار إلى أن الزيادات في الأجور الحقيقية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية يساعدان على زيادة الاستهلاك ويعززان الطلب العالمي ويسهمان في توفير فرص عمل في القطاع النظامي وفي التنشيط الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لتوفير التغطية الشاملة. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى بناء القدرة على الصمود في صفوف العمال وهم يواجهون أوجه الضعف الناجمة عن الطبيعة المتغيرة للعمل والاقتصاد غير النظامي.

٣٠ - وأدار المناقشة جون أوترز، كبير المحررين بقسم الأسواق في وكالة بلومبرغ. وسُلط الضوء خلال المناقشة الحوارية على أهمية الاستثمار في الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية لدعم الاقتصاد السوقي. وأُشير إلى أن عدم فعالية النظم التعليمية يمكن أن يدفع الناس إلى شغل وظائف متدنية الأجور أو غير مستقرة. وذُكر أن بعض البلدان النامية تشهد ازدهارا في القطاع غير النظامي، وأن عمليات الانتقال إلى إضفاء الطابع النظامي ينبغي النظر فيها بعناية، بدعم من برامج الحماية الاجتماعية القوية التي تغطي العاملين في الاقتصاد غير النظامي.

الحوار الوزاري الثاني بشأن التمويل: تعبئة الموارد المالية للأنشطة المتعلقة بالمناخ

٣١ - قال ريتشارد كانتور، عضو فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ؛ وكبير موظفي شؤون الائتمان في شركة موديز لخدمات الاستثمار (Moody's Investor Service) إن الشركات لن تضخ استثمارات في مجال الأنشطة المتعلقة بالمناخ إلا إذا أدركت أن أسواق رأس المال ستكافئها على عملياتها الخضراء وستعاقبها على العمليات التي ليست كذلك. وأشار إلى أن فرقة العمل تجري تحليلات وتقدم توصيات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ. وقال إن التقدم المحرز يبعث على التفاؤل. وتضمنت أغلب ملفات الشركات المقدمة في عام ٢٠١٧ واستعرضتها فرقة العمل وبلغ عددها ١ ٨٠٠ ملف، إفصاحات تتماشى مع التوصيات المقدمة من الفرقة. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات، ومنها أن الإفصاحات لا تتضمن في كثير الأحيان بيان الآثار المالية المترتبة على المخاطر المحددة؛ وأنها ترد في كثير من الأحيان ضمن أنواع مختلفة من تقارير الشركات، مما يجعل عمليات المقارنة صعبة؛ وأنها تتنوع في الكمية والنوعية حسب القطاع والمنطقة. وهناك العديد من التطورات الأخرى في القطاع الخاص أدت إلى تحسين فهم الأسواق وإجراءاتها المتعلقة بالمخاطر والفرص البيئية، وقُدم نموذج شركة موديز التي طُورت فيها الأدوات والتدريبات. وأشار إلى أن العديد من المشاركين في السوق يقرون الآن بضرورة اتخاذ هذه الخطوات إذا كانوا يريدون تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بطريقة ذكية والتصرف وفقا لذلك.

٣٢ - وتكلم نايجل كلارك، وزير المالية والخدمة العامة في جامايكا عن سياق إدارة المخاطر المناخية في جامايكا على خلفية ارتفاع الديون وانخفاض النمو. وأشار إلى النهج الناجح الذي تتبعه جامايكا في التصدي لهذا التحدي من خلال الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية. فقد حققت في الآونة الأخيرة تخفيضات كبيرة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحققت أعلى معدل للتوظيف على الإطلاق. وقال إن جامايكا إذا تسلم بارتفاع المخاطر التي يحتمل أن تهدد الآفاق الاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية، فإنها تعمل على تنفيذ مجموعة من التدابير لضمان تحقيق قدر أكبر من القدرة على الصمود. واستشرافا للمستقبل، فإنها تركز على تحقيق وفورات مالية وإنشاء صندوق طوارئ للتصدي للأخطار الطبيعية. وعلى الرغم من أن التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي يوفر أيضا موارد في ظل ظروف محددة، فإن أقساطه السنوية تؤثر على موارد الميزانية والحيز المتاح للمالية العامة.

٣٣ - أكد بيتر إريكسون، وزير التعاون الإنمائي الدولي في السويد، على توافر الموارد اللازمة من أجل التطور نحو المجتمعات التي تقل أو تنعدم فيها انبعاثات الكربون، ولكنه شدد على الحاجة إلى مزيد من العمل. ويحتاج قطاع الأعمال والقطاع المالي إلى إشارات واضحة من أجل تعبئة التمويل للإجراءات المتعلقة بالمناخ. ويجب وضع أطر تنظيمية من أجل تهيئة بيئة مواتية. ويكتسي استخدام الحوافز الصحيحة في أسواق الطاقة أهمية خاصة. وقد أدت تجربة نظام الشهادات الخضراء في السويد إلى استثمارات كبيرة في مجال طاقة الرياح. وباتت الريحية تسير بشكل متزايد إلى جانب الكفاءة في استخدام الطاقة. وفي عام ٢٠١٧، اعتمد البرلمان السويدي قانونا يتعلق بالمناخ يهدف إلى بلوغ انبعاثات صفرية صافية بحلول عام ٢٠٤٥ وتحقيق ١٠٠ في المائة من إنتاج الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٤٠. وشهدت شراكة إخلاء السويد من الوقود الأحفوري، التي يعرض فيها قادة هذا القطاع خططا لبلوغ مثل هذه الأهداف، طرح ١٣ خريطة طريق في قطاعات تشمل الصلب والأسمنت والبناء.

٣٤ - وسلط أيّاز سيد - خَيُّوم، النائب العام ووزير شؤون المؤسسات العامة والاقتصاد والخدمة المدنية والاتصالات في فيجي، الضوء على ضرورة أن توضح البلدان إجراءاتها المتعلقة بالمناخ وتحدد تكلفتها من

أجل تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ بصورة فعالة. وفي فيجي، فُرضت ضريبة التكيف مع تغير المناخ والبيئة في عام ٢٠١٧ بنسبة ١٠ في المائة، وخُصصت لبناء القدرة على تحمل تغير المناخ. وستوضع الأموال المتأتية من الضريبة في صندوق استئماني لدعم ٤٣ قرية تتعرض لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر. ويتوقف النجاح في الإجراءات المتعلقة بالمناخ على تعميم القدرة على تحمل تغير المناخ في جميع السياسات. وأشار إلى ضرورة اتباع الدول الجزرية الصغيرة النامية نهجا إقليميا، والتركيز بصورة أكبر على التخفيف لتحقيق مشاركة القطاع الخاص من خلال المشاريع المقبولة لدى المصارف.

٣٥ - وأشار يانيك غليماريك، المدير التنفيذي للصندوق الأخضر للمناخ، بصفته أحد المشاركين في المناقشة، إلى أن الصندوق يعمل من خلال طائفة واسعة من المنظمات، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والكيانات غير الحكومية. وأفاد بأن الصندوق يضم ٨٤ وكيلا للتنفيذ في الوقت الراهن. وهو يقدم المساعدة على شكل صكوك المنح والصكوك غير القائمة على المنح، وأشار إلى أن التمويل بالمنح يساعد البلدان النامية على إعطاء الأولوية للإجراءات المتعلقة بالمناخ، في حين تساعد القروض الممتازة أو الاستثمارات في حقوق الملكية على تحفيز التمويل على نطاق واسع. ويقدَّم التمويل الميسر أيضا لدعم السياسات.

٣٦ - وأدارت المناقشة ساتو سانتالا، المديرة العامة للسياسات الإنمائية في فنلندا. وخلال المناقشة الحوارية، أشار أحد المشاركين من المجتمع المدني إلى أن تمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ ينبغي أن يعكس المسؤوليات التاريخية. ويمكن تيسير ذلك من خلال القضاء على إعانات الوقود الأحفوري، فضلا عن إعادة توجيه الإنفاق العسكري إلى الإجراءات المتعلقة بالمناخ. ومن ناحية أخرى، ذُكر أيضا أن التخفيف من آثار تغير المناخ مسألة شاملة لعدة قطاعات تتطلب التزامات سياسية وبيروقراطية على حد سواء. وأُشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة تتطلب تمويلا قائما على المنح من أجل التكيف ومواجهة الخسائر والأضرار، في وقت لا يخصص فيه للتكيف تمويل كاف.

الحوار الوزاري الثالث بشأن التمويل: تصميم أطر تمويل وطنية متكاملة للتنمية المستدامة

٣٧ - قدم موخيسا كيتويي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عرضا خاصا ذكر فيه أنه بعد مرور أربع سنوات على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، ازدادت الفجوة التمويلية في سبيل تلبية أهداف التنمية المستدامة بصورة أكبر. وأكد أن تغيير هذا المسار يستلزم التمويل من جميع المصادر: تعبئة الموارد المحلية والإدارة الفعالة للديون بغية إيجاد حيز مالي للاستثمار في القطاعات الاجتماعية، وتقديم حوافز لاستثمارات القطاع الخاص من أجل خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو؛ والتعاون الإنمائي الدولي لصالح أشد البلدان فقرا. ويمكن من خلال المزج بين أشكال التمويل المختلفة تلك في إطار نهج متكامل تحقيق أقصى حد من آثارها. وتعتمد أطر التمويل على القيادة الحكومية، ويجب أن تحقق الاستثمارات الحد الأقصى من التأثير على التنمية المستدامة. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان تحسين الرصد.

٣٨ - وأكد ماتيا كاسايجا، وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا، أن بلده لديه رؤية إنمائية وطنية يسعى إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٤٠، موجهاً جميع السياسات المالية نحو تحقيق ذلك الهدف. وأشار، مؤكدا أهمية القيادة الوطنية، إلى أن أولويات أوغندا هي تعبئة الموارد المحلية والاقتراض في

الأسواق المحلية. وقال إن التجارة وسيلة فعالة لتمويل التنمية، ولكن بلده يواجه صعوبات في توفير الهياكل الأساسية الكافية، وصعوبات تتعلق بمعايير الجودة وبالحواجز غير الجمركية الأخرى التي يفرضها الشركاء التجاريون للبلد.

٣٩ - وقدم بامبانغ ب. س. برودجونيغورو، وزير التخطيط الإنمائي الوطني في إندونيسيا، معلومات عن التدابير المتخذة في بلده لتعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تقديم حوافز ضريبية مثل التخفيضات الضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ ومواءمة السياسات الضريبية؛ ووضع إطار لسياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ييسر تحديد فرص تلك الشراكة في ١٩ قطاعا؛ واستحداث أدوات مالية جديدة، مثل السندات الخضراء. وتستند الجهود التي تبذلها إندونيسيا إلى إطار تمويل وطني متكامل، ينفَّذ في إطار خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل. وإذ تدرك إندونيسيا أن التمويل العام لا يكفي لتلبية أهداف التنمية المستدامة، فهي تعمل على اجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية وغيرها.

٤٠ - وقدمت غلوريا أمبارو ألونسو ماسميلا، وزيرة التخطيط الوطني في كولومبيا، معلومات عن عملية الموافقة على خطة إنمائية وطنية جديدة تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وتتضمن خريطة طريق نحو التنمية الشاملة للجميع. ولكي تحقق كولومبيا أهدافها، فإنها تقوم بمواءمة الموارد العامة، وتسعى جاهدة إلى جذب استثمارات القطاع الخاص عن طريق بناء القدرات، والإدارة الفعالة، والقواعد الواضحة، والشفافية. ولديها أيضا الخبرة في قيادة عملية تكوين شراكات مستدامة بين القطاعين العام والخاص، واستحدثت أدوات مالية أخرى لتحفيز الاستثمار. وأكدت ضرورة تحسين جودة وفعالية التعاون الإنمائي، والأهمية المستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتوسطة الدخل مثل كولومبيا.

٤١ - وتحدث لويس دانييل سوتو، نائب وزير التخطيط والسياسات الاقتصادية في كوستاريكا، عن أهمية تعبئة الموارد الجديدة واستخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية. وقال إن وزارتي التخطيط والمالية في كوستاريكا تعملان معا بشكل وثيق لضمان إعطاء الأولوية للمشاريع الاستراتيجية وحصولها على التمويل الكافي. وأكد على تاريخ البلد الطويل في مجال الديمقراطية والاستقرار وارتفاع مستويات التعليم، مما يتيح لكوستاريكا إدماج التنمية المستدامة على نحو فعال مع فرص الأعمال التجارية. وأكد أيضا على أهمية المشاركة النشطة للمواطنين. وأخيرا، أفاد الوزير بأن كوستاريكا نجحت في ربط مؤشرات التنمية الوطنية والخطط الاستثمارية بأهداف التنمية المستدامة.

٤٢ - وأكد ديريجي أليماييهو، منسق التحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية، بصفته أحد المشاركين في المناقشة، على مسؤولية المجتمع الدولي عن دعم تحسين الظروف من أجل زيادة تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق سد الثغرات الموجودة في النظام الضريبي الدولي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وذكر أن التصدي لتلك التحديات العالمية وتعزيز عمل الأمم المتحدة بشأن تلك المسائل من الأولويات.

٤٣ - وأدار السيد أوترز الجلسة. وخلال المناقشة التحاورية، أشار المشاركون إلى أن تزايد الضغوط على النظام التجاري المتعدد الأطراف سيفاقم الوضع التجاري لأقل البلدان نموا. ومن أجل سد الثغرات الكبيرة في التمويل، تحتاج البلدان إلى تعبئة الموارد من جميع مصادر التمويل، واستغلال أوجه التكامل بين تلك الموارد. ويتطلب اعتماد استراتيجية تمويل ناجحة رؤية إنمائية طويلة الأجل وخطط تنمية متوسطة الأجل،

تدعمها القيادة المحلية. ولذلك ينبغي توجيه سياسات التمويل – من السياسات الضريبية إلى سياسات التجارة والاستثمار – نحو دعم تلك الرؤية. وينبغي وجود بيئة دولية مواتية تكمل القيادة والعمل الوطنيين.

الحوار الوزاري الرابع بشأن التمويل: تسخير التكنولوجيات الجديدة لتمويل أهداف التنمية المستدامة

٤٤ – ذكر أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرئيس المشارك لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة، أن العديد من التكنولوجيات الجديدة تنشأ في بلدان لا ينظر إليها عادة بوصفها رائدة في مجال التكنولوجيا، ولكن تلك التطورات تساعدها على أن تكون رائدة في ذلك القطاع. ومع حلول موعد تقديم تقرير نهائي في أوائل عام ٢٠٢٠، تتوقع فرقة العمل طائفة من الاحتمالات التي يمكن أن تنشأ في السنوات القادمة كجزء من عملها. وفي الوقت الراهن، يستخدم العديد من الأشخاص المنصات الرقمية لإدارة الشؤون المالية الشخصية. وثمة تغير كبير يطرأ على كامل قاعدة بيانات المعلومات والمخاطر التي يستخدمها الوسطاء في النظام المالي، وعملاؤهم، وتفكر الحكومات في كيفية تنظيم وإدارة المخاطر المتأصلة. ويشمل ذلك حماية الحقوق الأساسية، وحمايةَ البيانات وخصوصيتَها، فضلا عن خطر الإقصاء بسبب التكنولوجيات الجديدة. ويشكل التقاطع بين التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة والتمويل ساحة جديدة تتطلب الاهتمام بها وإتاحة التمويل على نطاق غير مسبوق.

٤٥ – وشرحت مايافا أتالينا أينو إناري، محافِظة المصرف المركزي في ساموا، كيفية تجسُّد المسائل التي درستها فرقة العمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي حين قد تعتبر البلدان الأخرى إمكانية الربط من المسلّمات، لا تستطيع ساموا ذلك، بالنظر إلى طبيعتها الطبوغرافية والجغرافية. إلا أن تمويل أهداف التنمية المستدامة لا يقتصر على مسألة شمول الجميع عن طريق التكنولوجيا. ففي ساموا، تعد إمكانية الوصول أمرا هاما، ولكن هناك أيضا تحديات إنمائية أوسع نطاقا ينبغي التصدي لها، مثل تغير المناخ. ويستكشف حاليا البلد الإمكانيات التي تتيحها السندات الخضراء، فضلا عن استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ مثل التصدي الجماعي للمخاطر مع جيرانه. وتتحمل الهيئات التنظيمية مسؤولية تهيئة الحيز اللازم للابتكارات التي قد تنطوي على إمكانية النهوض بالتنمية الوطنية. وفي هذا السياق، من المهم للغاية أن تفهم الهيئات التنظيمية كيفية تأثير الرقمنة على الأعمال والمستهلكين، ولا سيما في الاقتصادات الصغيرة.

٤٦ – واتفق إدوارد سكلونا، وزير المالية في مالطة، مع الرأي القائل بأن العديد من البلدان الجزرية الصغيرة تواجه قيودا هيكلية وجغرافية، لكنها عادة ما يكون لديها أيضا شعور قوي بالبقاء. فعلى سبيل المثال، تسعى مالطة إلى تنويع اقتصادها، وهي تتمتع بمرونة يفتقر إليها العديد من البلدان الأكبر حجما. ووصف مالطة بأنها ”جزيرة سلاسل كتل البيانات الرقمية“، مشيرا إلى أن وتيرة الابتكار في مجال البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، قد ازدادت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. ونبه إلى أنه لا يمكن تطبيق الأطر التنظيمية القديمة، وشدد على ضرورة أن تفكر المصارف المركزية بأساليب مبتكرة. وأشار إلى قرار مالطة باعتماد إطار تنظيمي جديد لقطاع المقامرة فيها بوصفه إحدى الممارسات الجيدة. وشدد أيضا على أهمية إعادة هيكلة النظم الضريبية لمواجهة التحولات التكنولوجية، مستشهدا بالضريبة الرقمية الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي كمثال.

٤٧ – وعرض باتريك نجوروج، محافظ المصرف المركزي في كينيا، تجربة بلده في مجال الابتكار الرقمي، وشدد على الدور القيادي للبلد في تطوير أنواع جديدة من الخدمات المالية الرقمية. وأكد على أهمية أن

يكون ''إضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية'' في صميم المناقشة. ومن الضروري زيادة التركيز على كيفية تشجيع الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة وتوجيهها نحو المنافع الاجتماعية. وفيما يتعلق بالتنظيم، قال إن كينيا تعترف بالحاجة إلى الرقابة مع استخدامها نهجا يقوم على ''التجريب والتعلم'' ويعزز الابتكار. ومن المرجح أن يؤدي اتباع سياسات أكثر إلزاما إلى إعاقة الابتكار. وفي كثير من الأحيان، لا تفهم الهيئات التنظيمية نفسها التكنولوجيات التي تقوم بتنظيمها، مما يبرز ضرورة تحسين التعاون بين الهيئات التنظيمية والمبتكرين. ويمكن أن يساعد ذلك أيضا في التشجيع على تطوير منتجات وخدمات أفضل للفقراء.

٤٨ - وأخذ الكلمة ثلاثة من المشاركين في المناقشة. فقالت شاميكا سيريماني، مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، إن تكنولوجيات الخدمات المالية تساعد على الحد من دور الوسطاء في مجال الخدمات المالية، مما سيضيف قيمة بالنسبة للمستخدمين. وإذا كان الأشخاص يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، فلا أمل لديهم في الاستفادة من تلك الأدوات، وهو أمر ينطبق على نصف سكان العالم. ومن شأن اتباع نهج شامل لجميع القطاعات الحكومية ونهج قائم على العودة إلى الأساسيات أن يكفل توسيع نطاق الاستفادة من التكنولوجيا المالية. وشددت إلينيتا دانو، المنسقة المشارِكة لفريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، على ضرورة توخي الحذر قبل الإقدام على الفعل. وبما أن شمول الجميع لن ينبثق عن التكنولوجيا المالية تلقائيا، فقد دعت إلى بذل جهود صريحة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية من أجل تصميم استراتيجيات الشمول. وثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بشأن كثافة الموارد الطبيعية في التكنولوجيات الجديدة، وبشأن مسائل مراقبة القوة التكنولوجية وتوحيدها. وشددت بوما كيميس، المديرة الإدارية لمنتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية، على الحاجة إلى ربط رأس المال بالتكنولوجيا. ويُنظر إلى البيانات بصورة متزايدة بوصفها موردا من الموارد، مما يعني أنه يجب تنظيمها بشكل صحيح. وينبغي أن تسعى التكنولوجيات الجديدة التي سوف تعيد تشكيل الأسواق إلى إطلاق الأصول المحبوسة، بسبل منها مشاركة صناديق الثروة السيادية وخطط المعاشات التقاعدية الخاصة في تلك الجهود.

٤٩ - وأدار السيد أوترز حلقة النقاش. وخلال المناقشة التحاورية، طرح المشاركون أسئلة تتعلق بالفجوات الاجتماعية في مجال التكنولوجيا وبإدارة المخاطر ذات الصلة. وتوجد في العديد من البلدان فجوة بين الأجيال بين محافظي البنوك المركزية الحذرين والأجيال الأصغر سنا التي تتطلع إلى اعتماد أدوات جديدة. وفي حين نجح استخدام التكنولوجيات في تقديم الخدمات العامة، فإن هناك قدرا أكبر من التوترات بشأن التكنولوجيات المالية التجارية. وهناك أيضا قلق بشأن تأثير التكنولوجيات الجديدة على الموارد البشرية في السياقات التي تشهد حاجة إلى إيجاد فرص العمل. ومن الأولويات ذات الأهمية البالغة تحديد كيفية تنظيم التكنولوجيا، والدور الذي تضطلع به الحكومات. والتكنولوجيا المرتبطة بالطلب قوية، وينبغي أن تجد الهيئات التنظيمية سبلا للإشراف على هذا المشهد السريع التطور لصالح شمول الجميع. ومن الضروري أن تصبح المصارف المركزية، التي يتمثل عملها الأساسي في التعامل مع المخاطر، أكثر ابتكارا.

سادسا – الحوار التفاعلي مع الهيئات الحكومية الدولية للجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة

٥٠ – تناول الحوار التفاعلي لعام ٢٠١٩ الذي ترأسته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأداره إدواردو بورتر من *نيويورك تايمز*، موضوعين: (أ) مواطن الضعف المرتبطة بالدين العام وأهداف التنمية المستدامة، و (ب) تكنولوجيات الخدمات المالية والشمول المالي.

٥١ – وعند افتتاح الحوار، أبرزت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية التعاون الطويلة الأمد بين الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن مواطن الضعف المرتبطة بالدين العام في العديد من البلدان تشكل عقبة كأداء. وتستدعي الحاجة تقديم توصيات سياساتية واضحة بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية المثقلة بالديون أن تحتفظ بهامش مالي كاف للاستثمار في التنمية المستدامة. وثانياً، تتطلب تكنولوجيات الخدمات المالية التي ينظر إليها على أنها الأمل الجديد في تحسين الشمول المالي، إجراء نقاش دقيق يولي المزيد من الأهمية للآثار الجانبية غير المقصودة لهذه التكنولوجيات ولأولويات من قبيل حماية المستهلك.

٥٢ – وشددت رئيسة الجمعية العامة على أهمية الأسبوع الرفيع المستوى الذي يحل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ للتعجيل بإحراز تقدم في خطة عام ٢٠٣٠. وارتأت وجوب إقامة تعاون أوثق لمواءمة الهيكل المالي العالمي مع التنمية المستدامة. وأشارت إلى تحديات شتى تتمثل فيما يلي: تعزيز النظام المتعدد الأطراف؛ وكفالة الحصول على التكنولوجيات المنخفضة الكربون؛ ووضع منظور جنساني للسياسات المالية. وشجعت على التركيز على التعاون الإقليمي الهادف إلى زيادة أثر المشاريع الإنمائية، والذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة.

٥٣ – وقدم كين أوفوري – عطا، وزير المالية في غانا ورئيس لجنة التنمية، لمحة عامة عن الاجتماع الذي عقدته اللجنة في الاجتماعات الربيعية لعام ٢٠١٩ التي عقدتها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأشار إلى أن التوقعات الاقتصادية المعتدلة تتطلب تصميماً متجددا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأوضح أن اللجنة تحث البنك الدولي على العمل مع المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة بشأن أشد التحديات الإنمائية إلحاحا. وأُعرب عن التأييد للنهج الذي يتوخاه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التعامل مع الجهات المقترضة والدائنة لتحسين الإبلاغ عن الديون العامة والخاصة. وشدد على أهمية اعتماد سياسات لتعزيز النمو، إلى جانب سياسات لاحتواء المخاطر وحماية الفئات الأكثر ضعفا. وأضاف أن من الضروري أن تعمل المؤسسات مع واضعي السياسات لإيجاد التوازن الصحيح، ومساعدة البلدان على تحسين إدارة الديون والشفافية ودعم تعبئة الموارد المحلية. وأشار إلى أن اللجنة ترحب بتعميم التكنولوجيات الجديدة وبالتدابير الهادفة إلى جعل تكلفتها في متناول البلدان النامية. وأردف قائلا إن الحكومات تطلب بيانات مصنفة ومؤشرات منقحة، مع التركيز على الإصلاحات السياساتية التي تحقق نتائج ملموسة. وتدعو الحكومات البنك الدولي أيضا إلى العمل على تعبئة حلول القطاع الخاص وموارده، والتخفيف من حدة مخاطر الاستثمار.

٥٤ – ودعا سليم بدورة، رئيس مجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى اتباع نهج جديد وتجديد الالتزام بتعددية الأطراف. وشدد أيضا على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، من قبيل الأونكتاد، الذي يساعد على تحسين فهم التحولات التي تطرأ على التحديات الراهنة.

وأشار إلى الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية بوصفه فرصة لتعزيز الروابط بين جنيف ونيويورك، في الوقت الذي تعمل فيه الأمم المتحدة على إكساب خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا زخما.

٥٥ - وتكلمت سابينا بهاتيا، نائبة أمين اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، متحدثة باسم رئيس اللجنة، فقالت إن العمل على الصعيدين الوطني والدولي ينبغي أن يركز على المحافظة على النمو، وبناء القدرة على الصمود والمساعدة على التعافي وتحقيق التوازن الصحيح بين القدرة على تحمل الديون، والطلب، والأهداف الاجتماعية. وأضافت أن الصندوق يعمل على دعم النمو المستدام والمدار بشكل جيد، بوسائل منها مكافحة الفساد، التي يمكن أن توفر ما يُقدر بتريليون دولار من الإيرادات الضريبية العالمية سنويا. وسيواصل تعزيز التفاعل مع الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، ومساعدة البلدان على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال منتداه للتعاون بشأن المسائل الضريبية.

٥٦ - وتكلم السيد بيند، باسم المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، فأوضح كيفية تأثير التجارة على نحو إيجابي في التقدم الاقتصادي والحد من الفقر. بيد أن فوائد التجارة ينبغي أن توزع على نطاق أوسع وشامل للجميع. فمن الضروري تحسين الفرص التجارية لأقل البلدان نموا إلى حد كبير. ودعا الحكومات أيضا إلى كفالة أن تكون فوائد التدفقات التجارية شاملة للجميع والنظر في سياسات لإعادة التوزيع إذا لزم الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز الشمول المالي وإدخال تكنولوجيات مالية جديدة التمكين الاقتصادي. وشدد على أن التحديات الراهنة في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تعتبر فرصا لإعادة صياغة نظام متعدد الأطراف يقوم على القواعد ويتسم بالإنصاف.

٥٧ - وقال ميرزا حسن، عميد مجلس المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي، إن المجتمع الدولي يجب أن يستحدث ٣٠٠ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٥٠. وأضاف أن توقعات النمو لا تبعث على التفاؤل. وهناك جهود تُبذل حاليا لزيادة استثمارات القطاع الخاص صوب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويعمل البنك الدولي للمساعدة في تحسين أثر هذه الاستثمارات. واعتمد إطارا ''تعاقبيا'' لزيادة التمويل من أجل التنمية إلى أقصى حد، راضيا بـ ''تحمل أول خسارة''، عند اللزوم، من أجل تهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص. وأنشأت المؤسسة الدولية للتنمية صندوقا للأزمات سيوسع نطاق تمويلاته. وسيجري كذلك تعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٥٨ - وأفادت شونا إ. رياتش، المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي ورئيسة لجنة الاتصال بالبنك الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، عن الكيفية التي يوسِّع بها الصندوق دعمه للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية. فقد زاد الصندوق من دعمه لسياسات الهياكل الأساسية والمساعدة التقنية التي تهدف إلى تحسين القدرات الإحصائية للبلدان، وكثف من حجم الأعمال السياساتية المتصلة بالشمول المالي كما أنه يساعد البلدان حاليا على تحقيق أهدافها المتعلقة بانبعاثات الكربون من خلال إجراء تقييمات جديدة للسياسات المتعلقة بتغير المناخ. وأضافت أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يساعدان أشد البلدان فقراً على معالجة مواطن الضعف المرتبطة بالدين وتحسين تحليل الديون من أجل تعزيز المشورة والدعم. وأشارت إلى إطلاق خطة بالي لتكنولوجيات الخدمات المالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حيث أوردت قائمة تضم ١٢ من الاعتبارات السياساتية التي تهدف إلى مساعدة البلدان على تسخير المكاسب المستفادة من فوائد تكنولوجيات الخدمات المالية وإدارة مخاطرها.

٥٩ - وأكد ماساكي كايزوكا، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، تعهد اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بالعمل على تحسين شفافية الديون واستدامة التمويل. وقال إن الدين العام ارتفع ارتفاعا كبيرا في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، حيث اقترب من مستويات لم يسبق لها مثيل منذ أزمة الديون في الثمانينات. وعلى الرغم من أن مستويات الديون المرتفعة ليست سلبية دائمًا، فإن معدلات الفائدة المرتفعة اليوم تدفعها إلى حد كبير عوامل من قبيل الصدمات ذات العواقب الوخيمة وضعف سياسات الديون. وشدد على ضرورة إعادة التوازن بهدف مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبيّن في هذا السياق مجمل الاستراتيجية التي أقرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٦٠ - وشاطر هيرفي دي فيلروش، المدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي، الرأي القائل بأن حالة المديونية الحرجة تشكل عقبة كأداء في طريق تمويل التنمية المستدامة. وذكر أن مستويات الديون في البلدان المنخفضة الدخل قد ارتفعت منذ عام ٢٠١٢. كما حدث تحول في تركيبة الديون. وتتفاقم أوجه الضعف الناشئة بسبب انخفاض مستويات الشفافية. وأشار إلى أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل نادي باريس، الذي يساعد على تنفيذ سياسات متسقة تتسم بمزيد من الشفافية. ودعا إلى زيادة عدد أعضائه.

٦١ - وشدد فالنتين ريباكوف، نائب رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بيلاروس)، على أن القدرة على تحمل الديون تعرّف على أنها قدرة البلد على تثبيت مستويات الديون استنادا إلى الالتزام بتلبية مطالبات الدائنين. وتكتسي الجهود المبذولة لبناء القدرات من أجل تعزيز إدارة الديون والتدابير الرامية إلى تعزيز شفافية الدين أهمية حاسمة. وتشكل تلك الجهود التزاماً على عاتق المقترضين والمقرضين على السواء. ودعا المقرضين، على وجه التحديد، إلى العمل على أن يتسم إقراضهم بالشفافية وأن يسهل تعقبه. وينبغي مواصلة تقصي إمكانية مبادلة الديون. وقال إن هذه الأدوات تبدو مناسبة بشكل خاص للبلدان التي تتكبد ماليتها العامة تكاليف باهظة.

٦٢ - وخلال المناقشة التحاورية عن مواطن الضعف المرتبطة بالديون وأهداف التنمية المستدامة، أُشير إلى أهمية عمل أقل البلدان نمواً معاً لمعالجة أزمة الديون المتزايدة. وجرى التأكيد أيضا على أهمية شبكات الأمان المالي العالمية والامتثال للقواعد المتعددة الأطراف. ولاحظ ممثلو المجتمع المدني أن مستويات الديون المرتفعة ليست ظاهرة جديدة وأشاروا إلى ممارسات المصارف المركزية الغربية في مجال الإقراض كعوامل محركة محتملة. ولا يزال هناك تحد كبير فيما يتصل بتحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن معايير الإقراض والاقتراض.

٦٣ - وقال كوين دافيدسي، المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي، إن تكنولوجيات الخدمات المالية يمكن أن تدعم الجهود الوطنية للتنمية المستدامة، بسبل منها خفض تكلفة الخدمات المالية، وتوسيع نطاق الحصول على الائتمان وتقريب المسافة بين الأفراد والخدمات. وفي البلدان المتضررة من النزاعات، يمكنها، كمثال على ذلك، إنشاء خدمات عامة في المناطق النائية. ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حاليا بإعداد دراسة استقصائية لتقييم هذه المسائل ستحدد أفضل الممارسات والقضايا الناشئة. ويتطلب تحقيق الشمول المالي في إطار أهداف التنمية المستدامة التزام الحكومات والدعم المقدم من المنظمات الدولية.

٦٤ - وأشار فلاديسلاف راشكوفان، المدير التنفيذي المناوب في صندوق النقد الدولي، إلى أن تكنولوجيات الخدمات المالية لديها القدرة على إتاحة إمكانية الحصول على الموارد المالية لزهاء ١,٧ بليون شخص في جميع أنحاء العالم مستبعدين حالياً. والصندوق ملتزم بمساعدة البلدان على اجتذاب

الأشخاص غير المتعاملين مع المصارف إلى النظام المالي، وفي الوقت نفسه إدارة المخاطر دون تثبيط الابتكار. وهو يشاطر الشواغل المتعلقة بهيمنة عدد صغير من الجهات الفاعلة الكبيرة على السوق. وسلط السيد راشكوفان الضوء على أهمية خفض الحواجز التي تعترض الشركات غير التقليدية، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل. وينبغي أن يستفيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من خطة بالي لتكنولوجيات الخدمات المالية بعناصرها السياساتية الاثني عشر.

٦٥ - وأشارت كيرا كريستيان (الفلبين)، نائبة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى أن تكنولوجيات الخدمات المالية أتاحت إحراز ثلاثة أوجه تقدم هامة. فأولاً، غطت تكنولوجيات الخدمات المالية أسواقا جديدة وأسواقا تعاني من نقص الخدمات وبإمكانها أن تساعد على سد الفجوة المتبقية. وثانياً، يسرت تكنولوجيات الخدمات المالية حصول الأعمال التجارية على التمويل وأتاحت فرصاً جديدة لحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. ومكنت هذه التكنولوجيات أيضا من إيجاد حلول إقراض جديدة، من قبيل منصات الإقراض بين الأقران ومنصات تمويل سلسلة الإمداد. وثالثًا، عالجت تكنولوجيات الخدمات المالية التراجع في علاقات المراسلة المصرفية. ويمكن أن تساعد المنصات الرقمية وتكنولوجيات الخدمات المالية على عكس تراجع هذه العلاقات عن طريق تقليل التكاليف الإدارية المتعلقة بعمليات بذل العناية الواجبة. ويلزم أن يحقق صانعو السياسة توازنا بين إدارة المخاطر الناشئة وتعظيم الفوائد مع الأطراف الفاعلة الجديدة في مجال تكنولوجيات الخدمات المالية.

سابعا - حلقات النقاش المواضيعية

حلقة النقاش ألف - الموارد العامة المحلية

٦٦ - أبرز المشاركون أهمية تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مشددين على ضرورة بذل مزيد من الجهود لمواءمة تعبئة الموارد المحلية واستخدامها مع خطة عام ٢٠٣٠. وعند تعبئة الموارد العامة المحلية، أدخلت البلدان طرقا ابتكارية لتيسير تحصيل الضرائب. واستحدثت بعض البلدان نظم سداد إلكترونية لتيسير تحصيل الضرائب وتعزيز الشفافية. وعلى الصعيد المحلي، بُذلت جهود محددة الهدف للمساعدة على بناء القدرات في الإدارات الضريبية المحلية.

٦٧ - ويتطلب تعزيز قدرة الحكومات على تعبئة الموارد أيضاً بذل مزيد من الجهود لضمان فرض ضرائب فعالة وعادلة على الشركات. وعلى نحو ما أقرته توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن بذل العناية الواجبة من أجل سلوك تجاري مسؤول، من المهم أن تمارس الشركات أنشطتها وفقًا لنص وروح قوانين البلدان التي تعمل فيها.

٦٨ - وفيما يتعلق بالنفقات، شدد المتكلمون على ضرورة تحسين التنسيق والاتساق بين الوزارات المختلفة لضمان تماشي الضرائب مع القواعد التنظيمية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم بذل مزيد من الجهود لضمان تخصيص الموارد حيث تمس الحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، عادة ما تفتقر الإدارات المحلية إلى الأموال التي تحتاجها، حيث إن نسبة ضئيلة فقط من الميزانيات الحكومية تخصص للمستوى المحلي، على الرغم من أن السلطات المحلية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي كثير من الأحيان تتأتى نسبة أقل من ١٠ في المائة من ميزانية البلديات من الإيرادات

الضريبية. والسلطات المحلية قادرة على إتاحة الحصول على المياه، والرعاية الصحية، والتعليم، وهي بمثابة عوامل تحفز التنمية المستدامة.

٦٩ - وتقوم البلدان بتوسيع نطاق تركيز سياسات الإنفاق بشكل متزايد ليشمل أهدافا تدمج المؤشرات الاجتماعية والبيئية في عمليات صنع القرار. ففي إيطاليا، على سبيل المثال، أصبح الرفاه يعتبر عاملا بالغ الأهمية في عملية الميزنة. وهناك مؤشرات تقيس عدم المساواة ومستويات التعليم والرعاية الصحية ومؤشرات اجتماعية أخرى. ويتطلب القيام بذلك على نحو فعال أن تستحدث البلدان أدوات تحليلية ونماذج للتوقعات تحصر بشكل مناسب الآثار التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ومن الأهمية بمكان إشراك المجتمع المدني في التخطيط وتقديم الخدمات لضمان أن تنعكس احتياجات الناس بالقدر الكافي في النُهُج السياساتية.

٧٠ - وأبرزت المناقشات أيضا العوائق الرئيسية أمام تعبئة الموارد العامة المحلية اللازمة للتنمية المستدامة. وشدد المتكلمون على المشكلة الملحة المتمثلة في السباق نحو القاع فيما يتعلق بالحوافز الضريبية وتآكل الوعاء الضريبي، والتي تؤثر في أشد البلدان حرماناً وأشد السكان حرماناً الذين يعيشون في كنفها. ويفرض الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي في العديد من البلدان النامية المزيد من التحديات أمام تعبئة الموارد المحلية. وأُثيرت أيضاً مسألة محدودية كمية التمويل المخصص لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبناء قدراتهم ونوعية هذا التمويل، وفي هذا السياق، دُعيت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن تدرس أداء الحكومات في إجراء تقييمات لأثر السياسات المالية على حقوق الإنسان مع التركيز على الأثر على الفئات المهمشة في تقريرها لعام ٢٠٢٠.

٧١ - وسلط المتكلمون الضوء على ضرورة مناقشة المعايير الضريبية العالمية في الأمم المتحدة، حيث يمكن تمثيل جميع البلدان.

حلقة النقاش باء - المؤسسات التجارية والتمويلات الخاصة المحلية والدولية

٧٢ - شددت المناقشات على ضرورة مواءمة الاستثمارات الخاصة بشكل أفضل مع التنمية المستدامة. فهناك اهتمام متزايد من المستثمرين بالاستثمار المستدام. فمن ناحية، هناك اهتمام من هذا القبيل من جانب الأفراد أصحاب الثروات الصافية الكبيرة وأصحاب الاستثمارات المسؤولة الراغبين في مواءمة استثماراتهم مع القيم التي يؤمنون بها. ومن ناحية أخرى، يدرك المستثمرون الرئيسيون، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، تدريجياً أن العوامل البيئية والاجتماعية يمكن أن تؤثر في أداء الحافظة، بينما تؤثر أيضاً في قدرة الاقتصاد على تحقيق عوائد في الأجل الطويل. ومع ذلك، فإن التوجه قصير الأجل للأسواق المالية لا يزال يشكل عقبة كأداء. فعلى سبيل المثال، أدخلت مقتضيات اتفاقية بازل الثالثة تركيزاً قصير الأجل في القطاع المالي، وفرض تفسير الواجبات الائتمانية في بعض الولايات القضائية تقييدات على المستثمرين المؤسسيين.

٧٣ - ويجب أن تنشئ السياسات العامة حوافز لتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة على اتباع نهج طويل الأجل، على سبيل المثال بجعل الأنشطة غير المستدامة غير مربحة. وهناك أيضاً حاجة إلى توضيح أفضل لمعنى الاستثمار المستدام وكيفية قياس أثره. ويجري اتخاذ العديد من المبادرات في هذا المجال، وهناك دعوة لمزيد من التوحيد في إفصاحات الشركات عن الاستدامة. ومن شأن ذلك أن يساعد على إثراء القرارات المتعلقة بالاستثمار وتحقيق قدر أكبر من الاتساق في تصنيفات الاستدامة، التي تتباين حالياً بشكل كبير

لدى الجهات المعنية بالتصنيف. ويمكن للبلدان أيضا أن تستخدم البيانات عن استدامة الشركات لتقييم إسهام القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

٧٤ - وشدد المشاركون على أهمية تحسين إمكانية الحصول على التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتُشكِّل هذه المنشآت قوة دافعة للاقتصاد وتمثل نسبة كبيرة من العمالة. غير أنه يُنظر إليها باعتبارها محفوفة بالمخاطر وتُكبِّد المؤسسات المالية التي تتعامل معها تكاليف معاملات مرتفعة نسبيا. وللهيئات التنظيمية والحكومات دور ينبغي الاضطلاع به في تخفيف القيود المالية التي تواجهها تلك الشركات، وذلك مثلا من خلال الضمانات. ويمكن أيضا لمؤسسات تمويل التنمية أن تقدم الدعم عن طريق برامج الإقراض المشتق، ولكن يجب أن تكون هذه البرامج الأخيرة ميسورة التكلفة لمؤسسات التمويل المتلقية.

٧٥ - وناقش المشاركون أيضا أدوات التمويل المختلط والكيفية التي يمكن بها لهذه الأدوات جذب المستثمرين إلى بلدان تنطوي أوضاع الاستثمار فيها على مخاطر أعلى وإلى قطاعات تُدر عوائد أقل (مثل المياه). وينبغي لهذه الأدوات أن تقودها البلدان وأن تتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية. ويمكن للبلدان أيضا تطوير أسواق رأس المال المحلية وتحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية من أجل تعزيز الاستثمارات الخاصة. غير أن ثمة حاجة إلى كفالة ألا تسفر الجهود الرامية إلى جذب الاستثمارات الخاصة عن منح حوافز مفرطة من المالية العامة، أو خفض المعايير البيئية والاجتماعية، أو إبرام اتفاقات غير متوازنة لتقاسم المخاطر. وفي هذا الصدد، ذُكر أن التفاوض على عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمر معقد، وأن عدم إدارة تلك العقود بشكل سليم يمكن أن يعرِّض المالية العامة لمخاطر كبيرة.

حلقة النقاش جيم: التعاون الإنمائي الدولي

٧٦ - جرى تأكيد ضرورة التعاون الإنمائي الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد المشاركون على أنه ينبغي حماية سلامة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية وأن البلدان ينبغي لها تلبية التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلة في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتلك المساعدة. وينبغي توفير المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها بكفاءة وفعالية على حد سواء. وينبغي أن يكون امتلاك البلدان زمام الأمور في صميم التعاون الإنمائي.

٧٧ - وأشار البعض إلى أن التمويل العام وحده لا يكفي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالحاجة تقوم إلى أدوات مالية مبتكرة أخرى إلى جانب المؤسسات القوية من أجل خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص. وتم التشديد على دور الاستثمار الخاص، ولا سيما الدور الذي يمكن للتمويل المختلط أن يؤديه في زيادة الموارد تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة. وبينما يُشكِّل التمويل المختلط أداة مفيدة في جذب الاستثمار الخاص، فإنه ينبغي استخدامه بشكل استراتيجي. ولا يُنظر إلى تسخير التمويل العام دعما للاستثمار الخاص باعتباره ملائما في جميع الظروف. وأثار البعض مخاوف من أن التمويل المختلط قد يطرح في بعض الحالات مخاطر على التمويل العام، وذلك في ضوء محدودية المعلومات المتاحة عن قياس تأثيرات التمويل المختلط وعن تتبع ذلك التمويل وتقييمه.

٧٨ - وتم الإقرار بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة أساسية للتعاون الإنمائي القائم على التضامن والنفع المتبادل. وجرى الترحيب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس

٢٠١٩، التي أكدت مجددا على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ غير أن المشاركين أشاروا إلى أنه يمكن عمل المزيد في هذا السياق من أجل بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي.

٧٩ - وأشير إلى أطر التمويل الوطنية المتكاملة باعتبارها استراتيجيات مكملة لخطط التنمية الوطنية. غير أن المتكلمين لاحظوا أيضا أن الشروط لم تنضج بعد لإنشاء تلك الأطر في جميع البلدان، وذلك في ضوء غياب البيانات. ولوحظ أن الدراسة الاستقصائية بشأن المساءلة المتبادلة الصادرة عن منتدى التعاون الإنمائي أداة مفيدة لتعزيز التنسيق بين الوزارات الحكومية دعما لإنشاء تلك الأطر.

٨٠ - وأفيد أن إدماج الشباب، على جميع المستويات، يُشكِّل عنصرا ضروريا لضمان امتلاك زمام الأمور والمشاركة في عملية التنمية. وشدد أعضاء حلقة النقاش على أنه ينبغي للشباب الاستفادة من برامج تنمية القدرات والتدريب والعمالة. واتفقوا على أنه ينبغي تطبيق الابتكار على التمويل وعلى إمكانية استخدام منابر متنوعة دعما للابتكار، بما في ذلك الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر ومجموعة العشرين. ويمكن لمثل هذه المنابر تيسير المناقشات التقنية وبناء الإرادة السياسية.

حلقة النقاش دال: التجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٨١ - من شأن تصاعد التوترات التجارية وزيادة النزعة الحمائية وعدم التيقن على الصعيد العالمي طرح تحديات خطيرة أمام التجارة الدولية كمحرك للتنمية، كما جاء في خطة عمل أديس أبابا. وشدد المشاركون على الحاجة إلى تنشيط الجهود المبذولة نحو إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف، في إطار منظمة التجارة العالمية. وتحتاج البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل أقل البلدان نموا، إلى أن تولَى تركيزا خاصا، وذلك مثلا من خلال التطبيق الملائم والفعال للمعاملة الخاصة والتفضيلية. وينبغي معالجة العقبات الرئيسية أمام المشاركة في التجارة الدولية التي تواجهها بشكل غير متناسب البلدان النامية، مثل التدابير غير الجمركية والإعانات.

٨٢ - وأشار المشاركون أيضا إلى أن صنع السياسات التجارية يتطلب اتّباع نهج كلي يأخذ في الاعتبار السياسات الاجتماعية الكفيلة بمعالجة الآثار الضارة المحتملة. وسُلِّط الضوء أيضا على الأهمية المتزايدة للتجارة الإقليمية، بما في ذلك بين البلدان النامية. وفي حين أن التجارة الإقليمية ليست بديلا عن التجارة العالمية، فهناك بعض السمات الحاسمة التي يمكنها جعل التجارة الإقليمية أكثر قدرة على الصمود إزاء الاتجاهات العالمية، مثل المزيد من تنويع المنتجات والتجارة في منتجات ذات قيمة أعلى. ويتمثل عنصر حاسم آخر من عناصر إلغاء التشوهات التجارية في تعزيز التعاون التنظيمي في مجال التجارة، لا سيما عن طريق مواءمة القواعد واتفاقات الاعتراف المتبادل.

٨٣ - وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ركز المشاركون على الحاجة إلى ضمان ربط ''النصف الآخر''، الذي يشمل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء، بالفرص التي تُتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تناول المشاركون بالتفصيل دور التكنولوجيا كميسِّر للحصول على التمويل والشمول المالي للأفراد والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويتمثل شرط رئيسي في هذا السياق في التنظيم الفعال المخصص لفرادى البلدان على جميع المستويات، مع وجود التوازن المناسب بين الاستقرار والمرونة. وفيما يخص مواضيع مثل التجارة الإلكترونية، سيتعين أن تطبق

الهيئات التنظيمية نهجا شـــاملا للجميع وأن تكفل حماية مناســـبة لأولئك غير القادرين على تســـخير الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا.

٨٤ - واتفق المشـاركون على ضـرورة التصـدي للتحديات العابرة للحدود، مثل حماية البيانات، وفرض الضـرائب على الاقتصـاد الرقمي، والأثر البيئي للتكنولوجيا، وتركُّز البيانات الضـخمة بين عدد قليل من الشـركات العالمية، وذلك من خلال حوار عالمي شـامل للجميع في السـاحات المناسـبة بما يكفل الإبقاء على مصـالح الشـعوب في صـميم النقاش. وعلاوة على ذلك، أشـارت المناقشـة إلى الاحتياجات المتزايدة بسرعة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية في ميدان العلم والتكنولوجيا.

حلقة النقاش هاء: القدرة على تحمل أعباء الدَّين والمسائل العامة

٨٥ - أُبدي القلق بشـأن الارتفاع السـريع في الديون في الكثير من البلدان النامية في السـنوات الأخيرة. وأكد المشـاركون الحاجة إلى إدارة الديون بفعالية، وهو ما يشـمل رصـد الاتجاهات، واسـتثمار عوائد الدَّين في الأنشـــطة الإنتاجية، وتعزيز شـــفافية الدَّين والســـيطرة على الالتزامات الطارئة، والحفاظ على الأطر السليمة لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية المستدامة، وإجراء تخطيط للطوارئ، والاستثمار في القدرة على مواجهة الكوارث والتأمين ضد الكوارث.

٨٦ - ويمكن للجهات الدائنة زيادة شـــفافية الديون واتّباع المبادئ التوجيهية التنفيذية بشـــأن التمويل المستدام الجاري إعدادها في مجموعة العشرين. ويمكن لأزمات الديون أن تحدث رغم هذه التدابير بسبب التغيرات في مزاج الجهات الفاعلة في الســـوق أو غير ذلك من الصـــدمات. وتواجه البلدان الضـــعيفة، لا ســـيما الدول الجزرية الصـــغيرة النامية، تحديات فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون حينما تتعرض للكوارث. ورغم النفع الذي تدره أدوات إدارة ذلك الخطر، مثل التأمين ضـــد الكوارث والبنود المتعلقة بالأعاصير في عقود السندات، فقد شدد المشاركون على الحاجة إلى الحصول على التمويل بشروط ميسرة من أجل التعامل مع الكوارث. وفي هذا السياق، أبدى البعض الشك في جدوى استخدام نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الرئيسي للخروج من دائرة الاستفادة من أدوات التمويل بشروط ميسرة.

٨٧ - ونوقشـت التحسـينات الكثيرة التي أُدخلت على عمليات إعادة هيكلة الديون، مثل اعتماد بنود الإجراء الجماعي في عقود السـندات. ولاحظ المشـاركون أيضـا تزايد تعقيد أدوات الدَّين، وتوسـيع نطاق الدائنين، وتأثير ذلك على إعادة هيكلة الديون. ورأى الكثير من المشـــاركين أن المجتمع الدولي لم يفعل ما يكفي للتحضير للجولة المقبلة من أزمات الديون المحتملة، لكن البعض أشار إلى أن المؤسسات الدولية مضـطرة إلى العمل في حدود الولايات المنوطة بها وفي إطار الحجم المحدود للموارد المتوفرة بشـروط ميسـرة. وشملت الاقتراحات المقدمة توسيع نادي باريس، واستكشـاف مبادلات الديون وتخفيف أعباء الديون مع الجهات الدائنة الثنائية، وسـن التشـريعات لتقييد نطاق التقاضـي من جانب الدائنين الرافضـين للتفاهم، ووضع أُطر قانونية للإقراض والاقتراض المسؤولين.

٨٨ - وفيما يتعلق بالمسائل العامة، أشارت الدول الأعضاء إلى أهمية وقف الانخفاض في عدد علاقات المراسلة المصرفية. وأثار المشاركون أيضا مسألة الحاجة إلى الإصلاح الإداري في المؤسسات المالية الدولية لإعطاء البلدان النامية صـوتاً أعلى، بما في ذلك على المسـتوى الإداري. وأخيرا، دعا بعض المشـاركين إلى المزيد من تنظيم تدفقات رأس المال، ولاحظوا أن تحرير حســـاب رأس المال يمكن أن يجعل البلدان أكثر تعرضا لأزمات الديون.

ثامنا – الطريق إلى الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية

٨٩ – أشار الميسران المشاركان للحوار الرفيع المستوى إلى توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى حوار طموح يركز على التنفيذ والتأثير على أرض الواقع. وسيكون من الأساسي إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمكن للأولويات المواضيعية المختلفة للحوار أن تشمل معالجة مسألة الدَّين، والضرائب والاقتصاد الرقمي، وتدفقات الاستثمار والمسائل العامة، والحصول على رأس المال الخاص والعام. ويجب أن تكون الحلول ملائمة للسياقات القطرية، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٠ – وأفاد الميسران المشاركان عن الرغبة القوية في تكثيف الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل والجيد التوقيت لخطة عمل أديس أبابا ووسائل التنفيذ المؤدية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وستكون الوثيقة الختامية للمنتدى مساهمة هامة في الحوار ويمكن أن تُستخدم في استخلاص إجراءات يمكن الاتفاق عليها وإدراجها في الحدث الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر. وفي الفترة السابقة على الحوار، يمكن إعداد مسارات عمل. وينبغي النظر في التوصل إلى سرد مشترك يتضمن أنشطة وأحداثا ذات صلة، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى التي ستنعقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٩١ – وشجّع رئيس بعثة المكسيك لدى الاتحاد الأوروبي وسفيرها لدى بلجيكا ولكسمبرغ ماوريسيو إسكانيرو المشاركين على ضمان أن يكون الحوار مجديا وأن يمضي قدما بتمويل التنمية. وأفيد أن نجاح مونتيري نتج عن مد الجسور الدبلوماسية الذي شمل جميع أصحاب المصلحة كشركاء. وثمة مخاطر وتحديات اقتصادية عامة يتعين النظر فيها إلى جانب أوجه اللامساواة المتزايدة والتغير التكنولوجي السريع. ولذا ينبغي للحوار النظر في الإجراءات اللازمة للإدارة المنصفة والمستدامة للمشاعات العالمية؛ وتسليط الضوء على أولويات تمويل التنمية في مختلف المناطق؛ والترحيب بالمبادرات وبالشراكات الجاري إقامتها، مثل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة.

٩٢ – وخلال المناقشة التحاورية، جرى التعبير عن التطلعات الكبيرة للبلدان على طريق الحوار الرفيع المستوى، وكذلك التحديات الماثلة أمام الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة أهمية حاسمة لتحديد الالتزام بمواكبة الأفعال للمقاصد من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب.

تاسعا – المناقشة العامة

٩٣ – أعرب المتحدثون عن تقديرهم للعمل الذي يقوم به الميسران المشاركان في تيسير النجاح في اعتماد وثيقة ختامية متوازنة تصدر عن المنتدى. وأشارت الدول الأعضاء أيضا إلى فائدة وجدوى *تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة* لعام ٢٠١٩. وأُعطيت الأولوية للأعمال التحضيرية الرامية إلى إنجاح الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في أيلول/سبتمبر، بوصفه معلماً بارزاً في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠.

٩٤ – وسلطت الدول الأعضاء الضوء على الجهود المحلية المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأبلغت عن التقدم المحرز في وضع استراتيجيات وطنية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية والميزانيات الوطنية. وأقرت الوفود بأهمية تعبئة القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية المستدامة،

وشددت على التحدي المتمثل في تغير حوافز الاستثمار المستدام الطويل الأجل. وأفادت الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في تحسين البيئات المحلية للاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص المنسجمة مع التنمية المستدامة. وتم التأكيد أيضا على أهمية التعاون الدولي وبناء القدرات بشأن المسائل الضريبية.

٩٥ - وفي الوقت نفسه، وجه العديد من المشاركين الانتباه إلى التضافر بين محدودية التمويل العام المحلي والدولي والتحديات العالمية والسياق المتعدد الأطراف المتوتر، وهو ما من شأنه أن يكبح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكدت أغلب الدول الأعضاء دور التجارة الدولية كمحرك للتنمية، مشددةً على الشواغل المحيطة بالحفاظ على النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، الذي قد تهدده التدابير الانفرادية. وحثت بعض الوفود أيضا على اتخاذ إجراءات للتصدي لخطر وقوع دوامة جديدة من أزمات الدَّين، ودعت إلى تجديد الجهود الدولية الرامية إلى ضمان القدرة على تحمُّل الدَّين، لا سيما في البلدان النامية المعرضة للمخاطر.

٩٦ - ووجهت الدول الأعضاء الانتباه إلى ضرورة النظر في مؤشرات الضعف على نحو يتجاوز مستوى الدخل عند البت في منح التمويل بشروط ميسرة للبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن قلقها البالغ إزاء تأثير تغير المناخ على جهود التنمية الوطنية والأعباء التي يلقيها على كاهل البلدان النامية التي تعاني بالفعل من محدودية القدرات والموارد. وفي ذلك السياق، دعت دول جزرية صغيرة نامية وبلدان شريكة عديدة إلى تقديم الدعم القوي من المجتمع الدولي في الفترة السابقة على استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وأدت تلك الشواغل أيضا إلى دعوات وجهها البعض للوفاء بالالتزامات بالتمويل المتعلق بالمناخ وزيادتها عند الاقتضاء.

٩٧ - ووجهت بعض البلدان الانتباه إلى التحديات الجديدة التي جلبها الابتكار التكنولوجي، مثل الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الخدمات المالية. وأشارت إلى أن تلك التحديات يمكن أن يكون آثار بعيدة المدى على البلدان النامية، وهو ما يقتضي التعاون الدولي وبناء القدرات في تلك المجالات. وفيما يتعلق بالتغير التكنولوجي خارج القطاع المالي، سُلِّط الضوء على أهمية الاستثمارات العامة في التعليم المستمر والتدريب كأولوية في جميع البلدان.

عاشرا - عرض الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي واعتمادها

٩٨ - وجّهت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشكر إلى الممثلة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة ماريا أنجيلا زابيا، وإلى الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة لازاروس كابامبوي، على الوصول بالمفاوضات إلى نهاية ناجحة. واعتُمدت الوثيقة الختامية بتوافق الآراء. وعلّل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية موقفيهما بعد اعتماد الوثيقة.

حادي عشر – اختتام المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

٩٩ – اعتمد المنتدى بتوافق الآراء تقريره [xx]، الذي تضمّن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وألقت نائبة الأمين العام كلمة في اختتام المنتدى. واختُتم منتدى عام ٢٠١٩ بكلمة ألقتها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.